الإهداء

إلى زوجتي وشريكة حياتي في السراء والضراء

إلى أبنائي للأحياء بل أصدقائي للأوفياء

محمد برهان الدين

طارق

محمد نجيب

أشرف

ياسر

وسوف صبكم وتشجيعكم لما صدر هذا الكتاب

جمال حماد

obeikandl.com

الحكومة الخفية

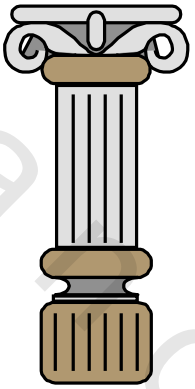

مقدمة المؤلف :

obeikandl.com

obeikandl.com

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله . بعد مضي حوالي ربع قرن على صدور الطبعة الأولى من كتاب "الحكومة الخفية في عهد عبد الناصر" . يسعدني في هذه المناسبة أن أقدم للقراء الأعزاء الذين أمدوني بجليل ثقتهم وعظيم مؤازرتهم، الطبعة السادسة من هذا الكتاب الذي بذلت فيه غاية الجهد لكي أكشف للشعب العربي الكريم الحقائق المجردة مؤيدة بالأدلة الدامغة والبراهين الموثقة، عن ذلك العهد البغيض الذي عاشته مصر تحت سيطرة هذه الحكومة الخفية التي سامت شعب مصر الأبي الويل والعسف والعذاب وأخضعته لشر صنوف الظلم والبطش والإرهاب .

وعلى الرغم من أن الرئيس الراحل جمال عبد الناصر كان هو رئيس مصر وحاكمها الأوحد من الناحية الرسمية؛ فإنه عقب هزيمة 5 يونيو 1967 المريرة تخلى من الناحية الواقعية عن الحكم بعد أن قرر تركيز جهوده بأكملها من أجل إعداد القوات المسلحة لخوض غمار معركة ثأرية حاسمة ضد إسرائيل، وأوكل حكم البلاد خلال تلك المرحلة العصيبة إلى لجنة ثلاثية كانت تتكون من شعراوي جمعة وزير الداخلية، وسامي شرف سكرتير الرئيس للمعلومات الذي صدر قرار جمهوري في 27 أبريل 1970 بتعينه وزيراً للدولة، والفريق أول محمد فوزي وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة، واعتبرهم مسئولين أمامه عن سلامة النظام، واستقرار الأمن، وعن كافة الشئون الداخلية والخارجية للبلاد .

وهكذا أصبحت مقادير مصر ومستقبل أبنائها في أيدي هذه اللجنة الثلاثية، أو بالأحرى الحكومة الخفية التي حكمت مصر من وراء الستار بالحديد والنار، وفرضت على شعبها التعس أبشع صور المذلة والعار، وذلك في أثناء عهدها الذي استمر ثلاثة أعوام عجاف (من بعد هزيمة 5 يونيو 1967 حتى انتقل عبد الناصر إلى رحمة الله في 28

سبتمبر 1970م)؛ ولكن الله جلت قدرته الذي يمهل ولا يهمل، والذي صان الكنانة على مر الحقب والعصور، والذي يبطش بالظالمين وينصر المظلومين ولو بعد حين، لم يلبث أن أنزل هؤلاء الطغاة من عليائهم وجردهم من نفوذهم وسلطانهم وحشرهم زمراً في أعماق السجون، ليشربوا من الكأس نفسها التي أذاقوها لأبناء مصر التعساء ولضحاياهم الأبرياء مصداقًا لقوله تعالى: M . . . v w x y } | { ~ ٱلْمُؤْمِنِينَ L (سورة الروم الآية: 47).

ولقد سبق أن عاهدت القراء الكرام ألا أقول في كتاباتي إلا كلمة الحق وأن أتوخى دائمًا جانب العدل والصدق، مهما صادفت من متاعب ومهما واجهت من نتائج وعواقب؛ معتمداً في ذلك على المولى سبحانه وتعالى الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق.

وقد شاءت إرادة الله أن أواجه في أواخر عام 1984 امتحانًا قاسيًا وتهديداً عاتيًا فقد رفع السيد سامي شرف (أحد أفراد الحكومة الخفية) جنحة صحيفة مباشرة ضدي (رقم 3133) أمام محكمة جنايات القاهرة، متهمًا إياي بتهمتين هما: القذف والسب العلني بطريقة النشر في حق موظف عام، وذلك في المقالات التي نشرتها لي (مجلة أكتوبر) الغراء في الأعداد التي أرقامها: 409، 408، 407، 406 خلال شهر أغسطس 1984 وفَصَّل هذا الاتهام في صحيفة الدعوى في ثلاثة مواضيع رئيسية:

- إنني نشرت ما يخدش شرفه واعتباره بأن ذكرت عنه "أنه وهو مجرد كومبارس قد غدا بطلاً كبيراً، وأن مؤهلاته كانت عبارة عن خليط من مبادئ ميكيافيللي التي تعتبر أن الغاية تبرر الوسيلة".
- إنني أسندت إليه أمراً مكذوبًا وهو: "أنه كان يقوم بتزوير القرارات الجمهورية نظراً لوجود ختم عبد الناصر لديه؛ ولذا أصبح أمراً معتاداً صدور قرارات جمهورية بتوقيع الرئيس دون أن يدري عبد الناصر عن معظمها شيئًا".

obeikandi.com

- إنني أسندت إليه أمرًا مكذوبًا وهو: "إنه كان عميلاً وجاسوسًا لدولة أجنبية وإنه كان عميلاً من أهم عملاء المخابرات السوفيتية في العالم كله".

وفي ختام صحيفة دعواه قام سامي شرف على لسان محاميه بتحديد خمسة مطالب كانت كما يلي:

1. أن أدفع له بالتضامن مع مؤسسة دار أكتوبر مبلغًا وقدره مليون جنيه مصري تعويضًا عن الأضرار التي لحقت به من جراء ما قمت بنشره.
2. أن يحكم له بتعويض تكميلي هو: نشر الحكم الذي يصدر كاملاً في (مجلة أكتوبر) وفي إحدى الجرائد اليومية التي تعينها المحكمة بمصروفات على عاتقنا.
3. أن التزم بالتضامن مع (مؤسسة دار أكتوبر) بمصروفات الدعوى ومقابل أتعاب المحاماة.
4. أن يكون الحكم شاملاً النفاذ المُعَجَّل وبلا كفالة.
5. الحكم علىَّ بالعقوبات المقررة بنصوص المواد 171، 185، 195، 302، 303، 306، 307 من قانون العقوبات، وهي تنص على: "توقيع عقوبة الحبس والتعويض".

وعلى الرغم من هذه المطالب الرهيبة التي كانت تُهدد بتوقيع عقوبة الحبس علىَّ، وعلى أن يكون الحكم بالحبس شاملاً النفاذ المُعَجَّل وبلا كفالة؛ فضلاً عن تضامني مع (مجلة أكتوبر) في دفع تعويض خيالي لا قبل لأحد مثلي بدفع معشار معشاره؛ فإن إيماني لم يتزعزع لحظة في أن نصر الله قريب، وأن هذه الغمة عاجلاً ما سوف تنكشف، وأن على الباغي تدور الدوائر، وأن ساحتي لن تلبث أن تبرأ على رءوس الأشهاد من كل هذه الافتراءات، إذ إن قضاء مصر الشامخ هو الأمل المرجو لكل المظلومين، وهو الحصن الحصين للحق والعدالة والحرية، ودرع الأمة الذي يحميها من شر الظلم والقهر والاستبداد.

وقد وفقنا الله في اختيار أحد أعلام المحاماة في مصر كي يتولى مهمة الدفاع عني، وعن (مجلة أكتوبر)، وهو الدكتور عبد المنعم الشرقاوي (رئيس قسم المرافعات الأسبق بكلية الحقوق جامعة القاهرة)، ولم يكن الدكتور الشرقاوي في حاجة إلى من يقنعه ببراءتي من هذه التهم، والافتراءات التي وجهها ضدي أحد أقطاب الحكومة الخفية التي ذاق شعب مصر على يديها شر الويلات والبلايا والمحن؛ فلقد كان الدكتور الشرقاوي ذاته أحد ضحايا هذه العصبة التي حكمت شعب مصر بوحشية تتضاءل أمامها وحشية محاكم التفتيش خلال العصور الوسطى، وقد استطاع الدكتور الشرقاوي بفيض بلاغته، وقوة حجته، وما زودته به من أدلة قاطعة، ووثائق دامغة أن يقتلع هذه الادعاءات الملفقة من جذورها حتى أصبحت هشيمًا تذوره الرياح.

وفي يوم السبت الموافق 28 من يناير 1989 أصدرت الدائرة الثانية عشر بمحكمة جنايات القاهرة المشكلة علنًا برياسة السيد المستشار رشيد الكيلاني رئيس المحكمة وعضوية السيدين الأستاذين: جميل أحمد ندا، ورشدي راغب عمار المستشارين بمحكمة استئناف القاهرة، وحضور السيد الأستاذ طارق المصري وكيل النيابة، والسيد الأستاذ فاروق أبو الحاج "أمين السر" حكمها التاريخي الذي كان يشتمل على ثلاثة بنود رئيسية كما يلي:

- براءة محمود جمال الدين إبراهيم حماد الشهير "بجمال حماد" مما أسند إليه (أي من تهمتي السب والقذف).
- رفض الدعوى المدنية (المقامة ضدي وضد "مجلة أكتوبر" للمطالبة بالتعويض).
- إلزام رافع الدعوى (عبد الرءوف سامي شرف الشهير بسامي شرف) مصروفاتها ومبلغ خمسين جنيهًا أتعاب محاماة.

وهكذا صدر حكم من أروع الأحكام التي أصدرها القضاء المصري العظيم لصالح حرية الرأي وصالح الحق والعدل، وفي مواجهة الظلم والتلفيق والافتراء، ويمكن تبين

أهمية هذا الحكم التاريخي وتقدير آثاره وعواقبه إذا تصورنا النتائج التي كان من الممكن أن تترتب عليه لو أنه قد صدر هذا الحكم ـ لا قدر الله ـ بالإدانة والتعويض، وأن ذلك كان يعني في هذه الحالة إرهاب الكُتّاب والمؤرخين، وتخويفهم بإحالتهم إلى محاكم الجنايات، وتهديدهم بالدفع بهم إلى غيابة السجون؛ فلا يقتربون بكتاباتهم من رموز البطش والطغيان الذين يذلون الشعوب ويقهرون الأحرار، ويفرضون حكمهم بالحديد والنار؛ لأنه يمكن لأي طاغية من هؤلاء أن يرفع دعواه ضد من يتجرأ من الكُتّاب والمؤرخين على كشف مظالمه ومثالبه وفضح أساليبه الإرهابية ووسائله القمعية، وأن يتهمه بالسب والقذف والتشهير ويطلب في دعواه أن يلقي بهذا الكاتب في أعماق السجون مشترطًا أن يكون الحكم عليه شاملاً النفاذ المعجل وبلا كفالة.

وحرصًا على فائدة القراء رأينا أن ننشر في الملحق (1) من هذا الكتاب نص حيثيات الحكم التاريخي للدائرة الثانية عشرة بمحكمة جنايات القاهرة الذي صدر في 28 يناير 1989 ليكون مرجعًا للوطنيين والأحرار الذين يحرصون على حرية الرأي في بلادهم؛ وليكون نذيراً لأي طاغية في أي بلد من بلدان العالم يقوم بإذلال شعبه، وإهدار كرامته، وقمع حريته؛ ذلك لأن هناك عدالة في السماء تقتص من الطغاة والجبابرة، وأن في مصر قضاءً شامخًا يزلزل بأحكامه العادلة صروح الظالمين وينصف بقوة يقينية جموع الأبرياء والمقهورين؛ ولا يخشى في سبيل إحقاق الحق إلا الله سبحانه وتعالى جلَّت قدرته وتعالت عظمته إنه على كل شيء قدير.

جمال حماد

obeikandl.com

الحكومة الخفية

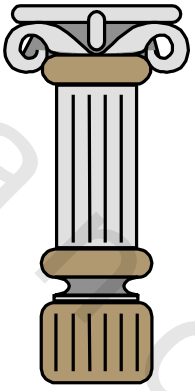

تقديم الكتاب

obeikandl.com

obeikandl.com

شهدت مصر خلال الستينيات صراعًا ضاربًا على السلطة فيما أطلق عليه البعض اسم "صراع الديناصورات" ، فقد كان طرفًا الصراع عملاقين شديدي القوة والبأس هما : "جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية الذي كان يستند على سلطته المستمدة من الشرعية الدستورية، والمشير عبد الحكيم عامر الذي كان يستند على سلطته المستمدة من القوات المسلحة" ، وكان الأمر الذي يدعو إلى الدهشة والعجب أن عبد الناصر هو الذي رشح عبد الحكيم عامر عندما كان برتبة الرائد ليتولى القيادة العامة للقوات المسلحة على أن يمنح رتبة اللواء ليقفز بذلك أربع رتب دفعة واحدة، ورغم الاعتراضات العنيفة التي واجهها عبد الناصر من ناحية اللواء محمد نجيب، ومن بعض زملائه أعضاء مجلس قيادة الثورة، فإنه استمر يعرض اقتراحه في صبر وإلحاح عجيبين حتى نجح في النهاية في تحقيق مشيئته، وكان أول قرار أصدره اللواء محمد نجيب بوصفه رئيسًا للجمهورية بعد إلغاء الملكية في 18 يونيو 1953 هو الأمر الجمهوري رقم (1) بتعيين الرائد عبد الحكيم عامر قائدًا عامًا للقوات المسلحة على أن يمنح رتبة اللواء.

وعلى الرغم من إدراك عبد الناصر أنه كان بالخدمة في القوات المسلحة وقتئذ قادة أكفاء كانت مدة خدمة بعضهم في الجيش تتجاوز عمر عبد الحكيم الذي كان في ذلك الوقت في بداية الثلاثينيات من عمره فإنه كان مصراً على تعيين عبد الحكيم عامر لا بحكم كفاءته العسكرية أو حرصًا منه على الصالح العام، ولكن لاعتبار واحد فقط، وهو أن عبد الحكيم كان أخلص الأصدقاء وأقرب الزملاء إلى قلبه في مجلس قيادة الثورة، وكان هذا يعني ولاء القوات المسلحة لعبد الناصر وتدعيمها لمركزه مما يتيح له الفرصة للسيطرة التامة على الشئون السياسية في مصر دون زملائه من أعضاء مجلس قيادة الثورة تمهيداً لتنفيذ المخطط الذي رسمه في دقة ومهارة منذ بداية الثورة وهو التخلص من زملائه جميعًا والانفراد وحده بالنفوذ والقوة والسلطان.

ونجح عبد الناصر في تنفيذ مخططه ببراعة تامة، ففي خلال فترة الانتقال التي حددت بثلاث سنوات تمكن من تصفية كل منافسيه الأقوياء داخل مجلس قيادة الثورة، ومن كل معارضيه المشاكسين بين صفوف الضباط الأحرار فقد أطاح بالعقيد رشاد مهنا الوصي على العرش وصاحب الشعبية الكبيرة في سلاح المدفعية في 14 أكتوبر 1952، كما تم له تنحية اللواء محمد نجيب عن رئاسة الجمهورية في 14 نوفمبر 1954 بعد صراع مرير على السلطة احتدم بينهما خلال شهري فبراير ومارس 1954 حتى كادت البلاد تتعرض لحرب أهلية مدمرة، ونظراً لأن مجموعتي ضباط المدفعية والفرسان كانتا أقوى مجموعات الضباط الأحرار وأكثرها عدداً وأشدها صلابة وتكتلاً لذلك تم ضرب مجموعة المدفعية وتشتيت ضباطها وإلقاء زعمائها في السجن في 15 يناير 1953 فيما عرف باسم "قضية المدفعية"، كما حاقت الضربة بمجموعة سلاح الفرسان في أعقاب أحداث فبراير ومارس 1954 التي أسفرت عن تراجع مجلس الثورة عن قراراته الديمقراطية التي أصدرها في 5 و25 مارس 1954، وتقلص نفوذ محمد نجيب وانتهى الأمر بإلقاء طائفة من أبرز الضباط الأحرار بسلاح الفرسان في السجن، ونقل طائفة أخرى منهم إلى وظائف مدنية وإبعاد الباقين عن سلاح الفرسان.

وفي الوقت الذي تمت فيه تصفية العناصر المنافسة والمناوئة من العسكريين وخلا الجو تماماً لعبد الناصر داخل القوات المسلحة بفضل مؤازرة صديقه الحميم عبد الحكيم عامر القائد العام. كانت الخطة تنفذ بدقة ومهارة لإحكام السيطرة على الساحة السياسية في مصر عن طريق الإطاحة بكل القوى السياسية التي كانت موجودة على المسرح عند قيام الثورة في 23 يوليو 1952 ففي 10 ديسمبر 1952 صدر القرار بإلغاء دستور عام 1923، وفي 16 يناير 1953 صدر القرار بحل جميع الأحزاب السياسية ومصادرة جميع أموالها لصالح الشعب، وقيام فترة انتقال مدتها ثلاث سنوات، وفي 18 يناير 1953 ولحماية حركة الجيش من رقابة القضاء صدر مرسوم بقانون باعتبار التدابير التي اتخذها رئيس حركة الجيش لحماية الحركة ونظامها من أعمال السيادة العليا أي لا تخضع لرقابة

القضاء، وفي 10 فبراير 1953 صدر الإعلان الدستوري بإعلان الدستور المؤقت الذي تقرر أن تحكم مصر بموجبه خلال فترة الانتقال.

وفي مطلع عام 1954 لم يكن باقيًا في الساحة السياسية في مصر سوى جماعة الإخوان المسلمين التي أسهمت بدور بارز في مؤازرة حركة الجيش قبل قيامها، وكذا بعد قيامها مما دعا قيادة الحركة إلى عدم تطبيق قرار مجلس الثورة الذي صدر في 16 يناير 1953 بحل الأحزاب على جماعة الإخوان المسلمين، ولكن الخلافات العميقة التي نشبت بين مجلس الثورة وجماعة الإخوان المسلمين أدت إلى صدور قرار المجلس في 14 يناير 1954 باعتبار الجماعة حزبًا سياسيًّا وخضوعها بالتالي لقرار حل الأحزاب الذي صدر منذ عام سابق، وترتب على ذلك القرار حل جماعة الإخوان المسلمين ومصادرة أموالها وممتلكاتها والزج بقادتها في أعماق السجون، وعندما اشتد الصراع بين عبد الناصر ومحمد نجيب وأعلن مجلس الثورة قبوله لاستقالة محمد نجيب يوم 25 فبراير 1954 لعب الإخوان المسلمون رغم حل جماعتهم دوراً بارزًا في إعادة محمد نجيب إلى السلطة مساء 27 فبراير عن طريق المظاهرات الشعبية الضخمة التي نجحوا طوال اليوم في حشدها، وفي تولي قيادتها في شوارع القاهرة وميادينها خاصة ميدان عابدين.

وقد اضطر مجلس الثورة تحت الضغط الشعبي وتحت ضغط الرأي العام في الجيش خاصة في سلاح الفرسان إلى إصدار قرارات 5 و25 مارس الديمقراطية التي تقرر فيها عودة الحريات والأحزاب والحياة الدستورية إلى البلاد، ولكن عبد الناصر مع طائفة من زملائه كانوا يأتمرون للنكوص عن هذه القرارات والاستمرار في الحكم العسكري، وكان خوفهم الوحيد أن تتكرر المظاهرات الشعبية الضخمة التي ملأت شوارع القاهرة يوم 27 فبراير، والتي تزعمها بعض قادة الإخوان المسلمين للمطالبة بعودة محمد نجيب، وعودة الحياة الديمقراطية مما كان كفيلاً بإفشال المخطط الذي دبروه وهو قيام مظاهرات مأجورة تجوب شوارع العاصمة للهتاف ضد الديمقراطية والحريات والمطالبة بتراجع

مجلس الثورة عن قراراته. ونظراً لأن الإخوان المسلمين كانوا هم القوة الوحيدة المنظمة وقتئذ، والتي كان عبد الناصر يخشى من تواجدها في الشارع فإنه قام بلعبة بارعة لكي يضمن سكوت الإخوان المسلمين وابتعادهم مؤقتًا عن حلبة الصراع، فقد تم الإفراج عن زعمائهم المعتقلين، وهرع عبد الناصر إلى زيارة المرشد العام حسن الهضيبي عقب الإفراج عنه في منزله بعد منتصف الليل ومضى في سياسة التهادن مع الإخوان المسلمين بمنحهم الوعود عن قرب استئنافهم لنشاطهم السياسي ريثما تم إلغاء قرارات 5 و25 مارس الديمقراطية، والتخلص من الجبهة المعارضة للدكتاتورية العسكرية داخل الجيش والمتمثلة في ضباط سلاح الفرسان، ثم تحجيم زعامة ودور محمد نجيب بإرغامه على الاكتفاء بتولي منصب رئيس الجمهورية بدون سلطات حتى تم في النهاية تنحيته عن منصبه بعد بضعة أشهر، وسرعان ما ظهرت نوايا عبد الناصر الحقيقية تجاه الإخوان المسلمين بعد أشهر قلائل فقط من سياسة الملاينة والمهادنة التي اتبعها معهم فلم يكد يقع حادث محاولة الاعتداء على حياته في مساء 26 أكتوبر 1954 خلال الاحتفال الكبير الذي أقيم في ميدان المنشية بالإسكندرية بمناسبة توقيع اتفاقية الجلاء بين مصر وبريطانيا، والذي أتضح أن الذي قام به عامل يدعي محمود عبد اللطيف ينتمي لجماعة الإخوان المسلمين حتى كشف عبد الناصر عن خبيئة نواياه، وتعرضت الجماعة لمحنة دامية لم يسبق لها مثيل؛ فقد قامت على أثر الحادث حملة اعتقالات واسعة النطاق شملت عدة آلاف من الإخوان المسلمين وتشكلت محكمة عسكرية سميت بـ" محكمة الشعب " برئاسة جمال سالم وعضوية أنور السادات وحسين الشافعي، وأصدرت المحكمة حكمها بالإعدام شنقًا على سبعة أفراد هم المرشد العام حسن الهضيبي ومحمود عبد اللطيف وعبد القادرة عودة ويوسف طلعت وإبراهيم الطيب وهنداوي دوير ومحمد فرغلي، وقد خفف الحكم على حسن الهضيبي إلى السجن المؤبد لكبر سنه ومرضه بينما نفذ حكم الإعدام في الستة الآخرين، وقد شكلت في الوقت نفسه ثلاث دوائر عسكرية فرعية من " محكمة الشعب " ومثل أمامها في قفص الاتهام آلاف من الإخوان المسلمين وبلغ عدد

الذين حكمت عليهم محاكم الشعب من الإخوان 867 شخصًا سواء بالحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

وفيما يتعلق بالدستور كانت لجنة خاصة قد شكلت بقرار من مجلس الثورة في 13 يناير 1953 لوضع مشروع دستور جديد بعد إلغاء دستور عام 1923، وقد روعي في تشكيل اللجنة التي ضمت 50 عضواً أن يمثل أعضاؤها مختلف الأحزاب والطوائف والهيئات علاوة على أن يكون من بينهم طائفة من جهابذة رجال القانون في مصر، واستمرت هذه اللجنة التي كان يرأسها علي ماهر هي ولجانها الفرعية تعمل عملاً دائبًا لمدة عامين كاملين حتى انتهت من إعداد مشروع دستور جديد يتماشى مع أحدث وأفضل الدساتير في العالم، وأقرته اللجنة الفرعية للصياغة وأحيل في 17 يناير 1955 إلى رئيس مجلس الوزراء وقتئذ جمال عبد الناصر لاستطلاع رأيه قبل عرضه على اللجنة العامة تمهيداً لإصداره، ولكن عبد الناصر تجاهل هذا الدستور الذي أنفقت لجنة الدستور عامين كاملين في إعداده، والتي استرشدت في صياغته بأبرز وأهم النظم الدستورية في العالم، واكتفى بأن عهد إلى مستشاره القانوني الخاص محمد فهمي السيد " قريب السيدة قرينته " بوضع دستور آخر بمعاونة المكتب القانوني برئاسة مجلس الوزراء الذي كان يتولى رئاسته، وبعد دراسة استغرقت بضعة أشهر تم إعداد مشروع الدستور الجديد الذي عرض على مجلس الثورة وعلى مجلس الوزراء في أيام 10 و11 و13 يناير، وبعد التصديق عليه صدر الدستور الجديد في 16 يناير عام 1956 أي في نهاية السنوات الثلاث التي حددت من قبل كفترة انتقال لإقامة حكم ديمقراطي سليم. ودُعِي الشعب إلى استفتاء عام في 25 يونيو 1956 على الدستور الجديد وعلى رئاسة الجمهورية، وقد حصل عبد الناصر في الاستفتاء على رئاسة الجمهورية على 99.9٪ وهي نسبة لم يسبق لها مثيل من قبل في تاريخ الاستفتاءات في العالم، كما كانت نتيجة الاستفتاء على الدستور هي 99.8٪ في صف الموافقين عليه، ولعلّ خير ما نستدل به على مدى النفاق السياسي الذي كان سائداً في تلك الفترة هو أن نطلع على ذلك المقال الذي نشر بجريدة

الأهرام في العدد الصادر في 26 يونيو 1956، والذي نشرت فيه نتائج الاستفتاء بالعناوين الضخمة في صدر الصفحة الأولى، وهو بالطبع صورة تكاد تكون طبق الأصل مما نشر في الصحف الأخرى، وقد ورد في هذا المقال ما يلي بالحرف:

"فاز الرئيس جمال عبد الناصر برئاسة الجمهورية بنسبة عددية قدرها 5.494.555 وبنسبة مئوية قدرها 99.9٪، وهو فوز إجماعي ساق بل وفوز تاريخي لم يحصل عليه مرشح ما في أي انتخاب ولم يتح مثله لرئيس أو زعيم، وفي هذه الأرقام الدليل القاطع والبرهان الدافع على مبايعة الشعب الجماعية للسيد الرئيس وتقدير جهده وجهاده من أجل مواطنيه وبلاده ولاسيما إذا وضعنا في الحساب ما امتازت به هذه الانتخابات من حرية ونزاهة وسرية وهدوء لم تشهدها البلاد في سلسلة حياتها النيابية.

وإذا قورنت هذه النسبة الجماعية التي فاز بها السيد الرئيس عبد الناصر بما ناله رئيس جمهورية أمريكا أو ألمانيا الغربية أو رئيس وزراء بريطانيا لكانت نسبتهم ضئيلة أمام النسبة التي نالها الرئيس جمال عبد الناصر، فقد فاز "أيزنهاور" رئيس جمهورية الولايات المتحدة في الانتخابات الأخيرة بنسبة لا تتجاوز 33.86٪، وفاز "ادناور" رئيس جمهورية ألمانيا الغربية في انتخابات سنة 1953 بنسبة لا تزيد على 86.2٪، وفاز حزب المحافظين بالحكم في إنجلترا بنسبة بلغت 38.26٪، ونال الدستور كذلك موافقة إجماعية بنسبة عددية قدرها 5.488.225 وبنسبة مئوية قدرها 99.8٪ وهي نسبة تبلغ حد الكمال وتدل أرقامها على يقظة الوعي القومي وتقديره" انتهى مقال الأهرام.

وبتولي عبد الناصر رئاسة الجمهورية وتصديق الشعب على الدستور الجديد أصبح مجلس قيادة الثورة منحلاً وأصبح عبد الناصر هو صاحب السلطة الشرعية في البلاد بتأييد الشعب من جهة، ومن جهة أخرى بتأييد القوات المسلحة التي كرس قائدها العام عبد الحكيم عامر كل ولائها وسطوتها لخدمة صديق عمره عبد الناصر وتدعيم مركزه السياسي، ولكن جو الصفاء الذي تميزت به العلاقة بين عبد الناصر وعبد الحكيم،

والذي استمر هادئًا لأكثر من أربعة أعوام لم يلبث أن تعكر في نهاية عام 1956. فقد اشتدت الخلافات بينهما عقب الأخطاء العسكرية الجسيمة التي وقعت أثناء مواجهة العدوان الثلاثي على مصر في 29 أكتوبر 1956، وعندما طلب عبد الناصر من عبد الحكيم إبعاد القادة المسئولين عن هذه الأخطاء عن مناصبهم رفض عبد الحكيم وتمسك بضرورة بقائهم وأسبغ عليهم حمايته.

ورغم انسحاب القوات المصرية من سيناء وقطاع غزة واستيلاء إسرائيل عليها، ورغم احتلال الإنجليز والفرنسيين لبور سعيد وبور فؤاد فإن الحرب انتهت بنصر سياسي لمصر وجمال عبد الناصر بالذات، وأصبح هو بعد هذه الحرب زعيم الأمة العربية بلا منازع وبطل القومية العربية وحامي حمى العروبة مما جعل القادة السوريين يهرعون إليه لإقامة الوحدة بين سوريا ومصر درءاً للخطر الذي كان يهدد سوريا وقتئذ بسبب صراعاتها الداخلية المشتعلة، وبسبب تهديدات القوى الأجنبية لحدودها، وفي فبراير عام 1958 أعلنت الوحدة بين سوريا ومصر بعد استفتاء عام في الدولتين وانتخب عبد الناصر بالإجماع رئيسًا لجمهورية الدولة الجديدة التي أطلق عليها اسم "الجمهورية العربية المتحدة". لكن الوحدة التي قابلها الشعبان المصري والسوري بالحماسة والترحيب لم تلبث أن انتهت بمأساة الانفصال عقب الانقلاب العسكري السوري الذي وقع في 28 سبتمبر عام 1961، والذي اتضح أن أحد قادته البارزين وهو المقدم عبد الكريم النحلاوي كان مديراً لمكتب المشير عامر في دمشق، وأعاد قادة الانقلاب المشير عامر وبعض كبار أعوانه مطرودين إلى القاهرة، وكان الرأي الغالب عقب مأساة الانفصال أن يبعد عبد الحكيم عامر عن قيادة القوات المسلحة وقد طلب هو هذا الطلب بنفسه بعد ما تعرض له من إهانة في سوريا ووافقه عبد الناصر على ذلك، ولكن سرعان ما عاد وتمسك بمنصبه وعندما أصر عبد الناصر على استبعاد بعض القادة الذين ثبت أنهم لا يصلحون للقيادة وافق عبد الحكيم، ولكنه طلب مهلة شهر للتنفيذ واتضح فيما بعد أنه تخلى عما سبق الاتفاق عليه، وأنه متمسك بأعوانه وقادته المرءوسين مهما كانت

أخطاؤهم؛ مغلبًا في ذلك الدوافع العاطفية على دواعي المصلحة الوطنية مما خلق من هذه المجموعة التي كان على رأسها شمس بدران مركز قوة ضخم يدين بولائه للمشير عامر شخصيًّا دون الاكتراث بعبد الناصر رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة.

وبعد أن وصلت الأمور إلى هذا الحد أيقن عبد الناصر أن الوضع لن يستقيم، ولن تصبح القوات المسلحة جهازًا مثل باقي أجهزة الدولة إلا بإبعاد المشير عن منصب القائد العام.

وحاول عبد الناصر تحقيق هدفه بإنشاء مجلس الرئاسة في مارس عام 1962 على أساس أن يتولى هذا المجلس كقيادة جماعية الإشراف على جميع شئون الحكم في مصر والسيطرة على جميع الأجهزة بما فيها القوات المسلحة، وكان المفترض وَفْقًا لهذا التنظيم الجديد إبعاد كل أعضاء مجلس قيادة الثورة القدامى عن جميع الأعمال التنفيذية مما كان سيترتب عليه تعيين قائد محترف يتولى القيادة العامة للقوات المسلحة بدلاً من المشير عامر الذي كان عمله سينحصر بعد ذلك في عضويته لمجلس الرئاسة، وتردد اسم الفريق علي علي عامر رئيس أركان حرب القوات المسلحة وقتئذ كمرشح لمنصب القائد العام؛ ولكن الشهور الأخيرة من عام 1962 سرعان ما شهدتْ صراعًا عنيفًا على السلطة بين عبد الناصر الذي كان يؤيده ستة من أعضاء مجلس الثورة القدامى وهم: "زكريا محي الدين، وحسين الشافعي، وعبد اللطيف البغدادي، وأنور السادات، وكمال الدين حسين، وحسن إبراهيم" وبين المشير عبد الحكيم عامر وأعوانه الذين كانوا على ثقة من أن إنشاء مجلس الرئاسة لم يقصد به عبد الناصر إلا إبعاد المشير عامر عن القوات المسلحة، وتحدي المشير عامر إرادة عبد الناصر وسلطات مجلس الرئاسة وأصر على البقاء على رأس القوات المسلحة بجميع سلطاته واختصاصاته مما أدى إلى أزمتي سبتمبر ونوفمبر عام 1962 اللتين نشبتا على أثر تقديم المشير عامر استقالته، واضطر عبد الناصر إلى استرضاء المشير عامر في الأزمتين خشية تمرد القوات المسلحة ضده وانقلابها عليه.

وعدل المشير عامر عن استقالته في المرتين استجابة لرجاء وإلحاح عبد الناصر، ولكنه عاد أكثر قوة وأوسع نفوذًا وكان التغيير الوحيد الذي جرى هو أن لقبه أصبح نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة وتبدل اسم القيادة العامة ليصبح القيادة العليا للقوات المسلحة، وكان لخروج المشير عامر ظافرًا من كل الأزمات التي وقعت بينه وبين عبد الناصر أثره الفعال في ازدياد ثقة أفراد المجموعة الملتفة حوله في قوتهم وفي استفحال نفوذهم وسطوتهم لا في داخل القوات المسلحة فحسب؛ ولكن في جميع هيئات ومرافق الدولة حتى أصبحوا يشكلون أخطر مركز قوة في تلك الفترة، وقد عبّر عبد الناصر لزملائه أعضاء مجلس قيادة الثورة القدامى عما بات يشعر به من عجز وضعف إزاء قوة المشير عامر وازدياد نفوذه بهذا الشكل الخطير فقال لهم في مرارة أثناء الأزمة العنيفة التي نشبت بينهما عام 1962 ما يلي:

"هل يعتقد عبد الحكيم أنه هو الذي بنى بنفسه هذه القوة السياسية التي تمتع بها الآن؟! إنني أنا الذي عملت على بنائها لاعتقادي أننا شخص واحد، وكل هذا على حساب كل فرد منكم، وعلى حساب المصلحة العامة في بعض الأحيان، ولم يكن يخطر في ذهني أن يصل عبد الحكيم إلى ما وصل إليه اليوم"، ولكن الأمر كان قد وصل بالفعل إلى الحد الذي جعل عبد الناصر يصارح السادات ذات مرة وهو في قمة الألم واليأس بأن البلد تحكمها عصابة.

وكانت المجموعة التي تلتف حول عبد الناصر في هذه الآونة في أشد حالات القلق والانزعاج من تزايد نفوذ الجماعة القوية البأس الملتفة حول المشير عامر، والتي يرأسها شمس بدران، والتي سيطرت على مقادير القوات المسلحة وجعلت منها أداة جبارة وقوة مخيفة بحيث روعت عبد الناصر نفسه رغم أنه هو الذي كان السبب في وضع شمس بدران في مكانه المتميز إلى جانب المشير عامر اعتقادًا منه أنه رجله المخلص الذي سيتمكن عن طريقه من إيجاد التوازن في قيادة الجيش حتى لا ينفرد عبد الحكيم عامر وحده

بالسيطرة عليه، ولكن الحوادث أثبتت له فيما بعد خطأ حساباته وفشل مخططاته فقد استطاع المشير عامر استقطاب شمس بدران إلى صفه وأصبح الجيش مركز قوة يعمل له عبد الناصر ألف حساب، وكان سامي شرف مدير مكتب الرئيس عبد الناصر للمعلومات يحاول جاهداً في تلك الفترة إثبات وجوده على المسرح السياسي عن طريق إظهار أشد درجات الخضوع والولاء لرئيسه واستطاع بعد فترة قصيرة بدهائه وجلده المتواصل في العمل واتصالاته السرية المتشعبة أن يجعل من نفسه ومن بعض أعوانه المقربين مركز قوة ثان في المجال المدني بحيث أمكنه السيطرة إلى حد بعيد على معظم الشئون السياسية وشئون الحكم في مصر، وحاول سامي شرف في حرص وحذر التصدي لمجموعة المشير عامر حتى ينحصر نفوذها وقوتها في مجال القوات المسلحة فحسب حتى لا تنافسه في المجال السياسي، ولكن التيار العسكري كان جارفًا وبقى سامي شرف متحفزاً ينتظر إلى جانب رئيسه الفرصة التي قد تسنح في المستقبل للتخلص من المشير عامر وأعوانه.

وساق القدر في النهاية الفرصة التي كان يتحينها عبد الناصر للخلاص من عبد الحكيم عامر والقضاء على نفوذه وتصفية أعوانه عن بكرة أبيهم، ولكنها كانت فرصة أليمة ضاعت فيها فوق رمال سيناء المحرقة كرامة مصر وعزتها وكبرياؤها وامتهن فيها شرف جيشها العظيم ذي التاريخ الحافل بالمفاخر والأمجاد وشهد الشعب المصري خلال مأساة يونيو عام 1967 كابوسًا مروعًا حينما عرف أن القوات الإسرائيلية قد وصلت إلى الشاطئ الشرقي لقناة السويس، وعندما علم أن آلته الحربية الجبارة التي أنفق عليها بلايين الجنيهات من عرقه ودمائه طوال تلك السنوات قد أصبحت في بضع ساعات هشيمًا تذروه الرياح.

وعندما أعلن عبد الناصر على الشعب تنحيه عن منصبه مساء 9 يونيو خرجت الجماهير الشعبية في مظاهرات حاشدة في كل أرجاء مصر تطالبه بالعودة إلى منصبه وعندئذٍ أعلن عبد الناصر ـ عن طريق بيان قرأه أنور السادات على مجلس الأمة في اليوم

التالي ـ أنه قد عاد مؤقتًا إلى منصبه استجابة لإرادة الشعب لكي يعمل على إزالة آثار العدوان، واعتقدت جماعة عبد الحكيم عامر أن نفس الأسلوب يمكن إتباعه بالنسبة للقائد العام الذي كان قد قدم استقالته هو الآخر يوم 9 يونيو إلى رئيس الجمهورية، وذلك عن طريق القيام بمظاهرة عسكرية يحتشد فيها الضباط في بهو القيادة العامة بمدينة نصر ويطالبون فيها بعودة المشير عامر إلى منصبه بنفس الطريقة التي عاد بها عبد الناصر إلى مقعد رئاسة الجمهورية ويكررون خلالها مظاهر استعراض القوة التي سبق لهم استخدامها بنجاح خلال احتدام أزمة عام 1962 بين الرئيس والمشير، ولكن فاتهم أن يدركوا أن الظرف مختلف والبون شاسع بين الموقفين فإن القائد الذي هُزم في ميدان القتال هذه الهزيمة النكراء لا يستطيع أن يفرض شروطه، وأن الشعب الذي تجرع مرارة الهزيمة حتى الثمالة وأحسّ بضياع كرامته وشرفه لا يمكنه أن يتقبل راضيًا عودة القادة الذين تسببوا في هزيمة جيشه وفي فقده قطعة عزيزة غالية من أرض الوطن وهي سيناء، كما فاتهم أن يدركوا أن عبد الناصر الذي ذاق الأمرين من تمرد عبد الحكيم وأعوانه عليه واستهانتهم بأمره لن يسمح لهم مرة أخرى بتولي مقاليد السلطة في القوات المسلحة ليذيقوه ألوانًا جديدة من الذل والهوان، وحتى يقطع عبد الناصر على المشير عامر وأعوانه خط الرجعة ويقضي على أملهم في العودة نهائيًّا سارع ظهر يوم 11 يونيو بإصدار قراره بتعيين الفريق أول محمد فوزي قائداً عامًّا للقوات المسلحة، وشكل عبد الناصر طاقمًا ثلاثيًا كان يتكون من: "سامي شرف وزير الدولة، وشعراوي جمعة وزير الداخلية، وأمين هويدي وزير الحربية" وعهد إليهم بمهمة تصفية المشير عامر وأعوانه داخل القوات المسلحة وانضم إليهم بالطبع الفريق أول محمد فوزي القائد العام الجديد الذي رحب بالمشاركة في هذا الدور.

وأنجزت هذه اللجنة المختارة مهمتها على أكمل وجه فقد صدرت النشرات العسكرية تباعًا تحمل إحالة أعوان المشير عامر على التقاعد، وعندما تواترت الأنباء بالمؤامرة التي أخذ يرسمها المشير مع بعض أعوانه المقربين للتوجه للوصول إلى مركز

قيادة الجيش في منطقة القناة، واكتشف المشير عامر أن بيته قد خلا من أعوانه وحراسه وأنه قد غدا محدد الإقامة وأن جميع اتصالاته وخطوطه التليفونية مقطوعة مع الخارج، وأدرك بعد فوات الأوان أنه قد وقع في شرك محكم، وأن العشاء الذي دعاه إليه عبد الناصر كان بالنسبة له أشبه بالعشاء الأخير بالنسبة للمسيح عيسى ابن مريم عليه السلام.

وعلى أثر هذه الإجراءات تمت عملية اعتقال واسعة النطاق لجميع أعوان المشير وأشقائه وأقاربه، وتمت محاكمة عدد منهم أمام محكمة عسكرية برئاسة حسين الشافعي حيث أوقعت عليهم أحكامًا قاسية بالسجن بالأشغال الشاقة، وانتهت الرواية المفجعة بمأساة مروعة فقد أعلنت السلطات المسئولة أن المشير عامر قد انتحر في الساعة 6.35 مساء يوم الخميس 14 سبتمبر 1967 بتناول السم، وذلك في استراحة المخابرات العامة بالمريوطية بجوار الأهرام، ومهما كانت درجة الشبهات التي أحاطت بظروف انتحاره فقد طويت صفحة دامية بلا شك من تاريخ مصر ومن تاريخ ثورة 23 يوليو 1952.

وخلا الجو تمامًا بعد ذلك للجماعة التي قرر عبد الناصر أن يوكل إليها مسئولية حكم البلاد خلال تلك الفترة بعد أن انعقد عزمه على تركيز جهوده بأكملها من أجل إعداد القوات المسلحة لخوض معركة ثأرية ضد إسرائيل كي يسترد زعامته التي تزعزعت والأرض العربية التي ضاعت، واعتبر عبد الناصر أفراد هذه الجماعة وهم: "شعراوي جمعة، وسامي شرف، ومحمد فوزي، وأمين هويدي" مسئولين أمامه عن سلامة النظام واستقرار الأمن وعن كافة الشئون الداخلية والخارجية في البلاد.

وكان سامي شرف هو حلقة الاتصال الوحيدة بين عبد الناصر وبين الوزراء وكبار مسئولي الدولة؛ فعن طريق سامي يتلقون التوجيهات والأوامر، وإلى مكتبه يبعثون بالتقارير والدراسات المطلوبة منهم؛ ولذا أصبح الوزراء وكبار مسئولي الدولة يتلمسون السبل لنيل الحظوة لدى سامي شرف والحصول على رضائه وثقته كي يحافظوا على مناصبهم ونفوذهم ويضمنوا الاستجابة لمطالبهم لدى الرئيس. وعلاوة على هيمنة

أفراد الجماعة بحكم مناصبهم وإشرافهم على جميع السلطات التنفيذية في الدولة فقد كانت لهم هيمنة قوية كذلك على التنظيم الشعبي الوحيد في مصر وهو الاتحاد الاشتراكي؛ إذ إن شعراوي جمعة علاوة على منصبه الخطير كوزير للداخلية كان يشغل منصب الأمين المساعد لعلي صبري أمين التنظيم، كما كان يتولى أمانة التنظيم الطليعي منذ عام 1965 الذي كان وَفْقًا لنصوص الميثاق هو الذي يقود الاتحاد الاشتراكي، وبالتالي يتولى قيادة الشعب.

وعندما لاقى عبد الناصر ربه في 28 سبتمبر 1970 كان لهذا النبأ وقع الصاعقة على أفراد الجماعة الحاكمة، ولكنهم أسرعوا بالالتفاف حول أنور السادات نائب رئيس الجمهورية وقتئذ حيث كانوا يعتقدون أنه سيكون حاكمًا ضعيفًا من السهل السيطرة عليه، وبناءً علىً هذا الاعتقاد صدرت التوجيهات من الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي ومن أمانة التنظيم الطليعي إلى الأمانات والأقسام الفرعية بتأييد ترشيحه وانتخابه رئيسًا للجمهورية، ولكن السادات بمجرد أن تولى رسميًّا رئاسة الجمهورية في 15 أكتوبر عام 1970 بعد ظهور نتيجة الاستفتاء أسفر عن شخصية اختلفت في جوهرها تمامًا عن كل ما كان يتوقعه الذين عاونوه في الوصول إلى مقعد الحكم، والذين بنوا آمالهم على أوهام خدعوا بها أنفسهم؛ وهو أن السادات سوف يقنع بأن يكون الواجهة التي يحكمون البلاد من خلالها، ونتيجة لذلك وقع الصراع العنيف على السلطة بين السادات وأفراد هذه الجماعة الحاكمة وأعوانهم، والذي انتهى بتصفيتهم في أحداث 15 مايو 1971 التي أطلق عليها السادات اسم (ثورة التصحيح) ووجد أفراد الجماعة أنفسهم في سجن (أبو زعبل) بعد أن جردوا من كل أسباب القوة والنفوذ والسلطان.

وكم كان القدر ساخراً حينما التقى أفراد هذه الجماعة التي أطاح بها السادات بأفراد جماعة المشير عامر الذين كانوا يمضون مدة العقوبة في سجن (أبو زعبل) بعد الأحكام التي أوقعتها عليهم المحكمة العسكرية، وكان هؤلاء ينزلون في الزنازين المخصصة لهم

بالدور الأول. أما النزلاء الجدد فقد خصصت لهم الزنازين بالدور الثاني فوق هؤلاء مباشرة. وحينما التقى أفراد المجموعتين المتصارعتين أخيراً تحت سقف سجن (أبو زعبل) وأقبل النزلاء القدامى يحيون النزلاء الجدد باللعنات والشتائم ويتفشون فيهم بعبارات السخرية والاستهزاء تنبه الفريقان فجأة إلى الحقيقة المفجعة التي غابت عن أذهانهم طويلاً وهي أنهم قد اشتركوا جميعًا بتصرفاتهم النكراء وأعمالهم الطائشة وصراعهم المستميت على السلطة في سبيل الاحتفاظ بمراكزهم ونفوذهم في الإساءة إلى وطنهم الذي منحهم كل أسباب الجاه والعز والسلطان فكافأوه بجزاء (سنمار) وألبسوه ثوب الذل والعار، فعلى أيديهم وتحت قيادتهم تم دحر جيش مصر الباسل في بضع ساعات في ميدان القتال، وفي عهدهم الرهيب لاقى الشعب كل صنوف الظلم والبطش والهوان بعد أن زجوا بالأحرار من أبنائه في أعماق المعتقلات والسجون دون ذنب أو جريرة؛ لكي ينكل بهم الزبانية الطغاة من أمثال: "حمزة البسيوني وصفوت الروبي" ويذيقوهم أبشع ألوان التعذيب النفسي والبدني، وتذكر أفراد الفريقين كيف أخضعوا شعب مصر الأبي لحكم بوليسي غاشم وفرضوا على أبنائه شر أساليب الرقابة والتجسس في البيت وفي العمل وفي الأماكن العامة وفي الشارع وعبر الاتصالات التليفونية حتى أصبح الفرد لا يأمن على أسراره الشخصية حتى وهو في غرفة نومه مع زوجته وأصبح المرء يخشى من أخيه وأهله وبنيه!! لقد أكرمتهم مصر ونعموا بخيراتها وأغدقت عليهم كل ما يشتهونه من مناصبَ وأموال، فكانت النتيجة أن ساموها الويل والعذاب وأخضعوها لعهد الذل والإرهاب، ولكنً الله جلّ جلاله وتعالت قدرته هو المنتقم الجبار، فقد أنزلهم من عليائهم وجردهم من نفوذهم وسلطانهم وحشرهم زمراً في هذه الزنازين الموحشة لكي يذوقوا من نفس الكأس التي طالما شرب منها ضحاياهم التعساء، وبذا حق عليهم قوله تعالى: M 9 : ; < = > ? @ A L صدق الله العظيم (آل عمران الآية: 182).

جمال حماد